



Article

مقارنة الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية في المملكة العربية السعودية

The Finance Performance Comparison Between Conventional and Islamic Banks in Saudi Arabia

Alawi Balfaqi^{*1}, Muhamad Azhari Wahid¹, Azrul Azlan Iskandar Mirza¹

¹Faculty of Economics and Muamalat, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

المخلص

شهدت البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية خلال الفترة من 2009م إلى 2018م العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية في العالم والخليج العربي بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص. تؤثر هذه التغييرات على أداء القطاع المصرفي إيجاباً أو سلباً مع إمكانية تهديد استمراريتها. نظراً لاختلاف طبيعة البنوك الإسلامية والتقليدية وأسس أعمال كل منهما، تبحث هذه الدراسة في أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في هذه الفترة في المملكة العربية السعودية. تتضمن عينة الدراسة جميع البنوك الوطنية السعودية الاثني عشر (8 بنوك تقليدية و 4 بنوك إسلامية). تعتمد الدراسة على مؤشر السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط وتوظيف الأموال. تم قياس الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال التحليل الإحصائي الوصفي للمتوسط الحسابي باستخدام برنامج التحليل t-test والانحراف المعياري، والتحليل الاستدلالي (توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن البنوك (SPSS) الإحصائية الإسلامية تتمتع بسيولة عالية مقارنة بالبنوك التقليدية. أظهرت مؤشرات الربحية عدم وجود فروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في استخدام مواردها الذاتية لتحقيق أرباح في متوسط فترة الدراسة. في حين أظهرت مؤشرات النشاط ان البنوك التقليدية أفضل أداء من حيث توظيف مواردها من البنوك الإسلامية، بينما كلا النوعين من البنوك متقاربان في نسبة توظيف الودائع. كذلك أوضح مؤشر الأمان أن البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تتمتعان بملاءة مالية مقبولة. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: أنه يجب الحذر من أن تصل السيولة في البنوك الإسلامية إلى درجة فائض سيولة، والعمل على زيادة التعاون والتنسيق والتكامل بين البنوك الإسلامية على المستوى المحلي والدولي وتطوير سوق مالي إسلامي وابتكار أدوات مالية إسلامية. كذا الدعوة الى الاندماج بين البنوك الإسلامية لتكوين حجم مثالي لبنك إسلامي يكون نموذجاً يحتذى.

ARTICLE HISTORY

Received: 28th March 2022
Revised: 9th September 2022
Accepted: 28th November 2022
Published: 30th November 2022

الكلمات المفتاحية

البنوك الإسلامية ، البنوك التقليدية ، الأداء المالي ، السيولة ، الربحية ، توظيف الأموال ، الملاءة المالية

ABSTRACT - The 2009-2018 period witnessed many political and economic changes in the world and the Arab Gulf in general, and in the Kingdom of Saudi Arabia in particular. These changes may affect the performance of the banking sector and threaten the growth and continuity of banks. This study examines the performance of Islamic and conventional banks in this period in the Kingdom of Saudi Arabia. The study sample includes all the twelve Saudi national banks (8 conventional banks and 4 Islamic banks). The study relies on the indicators of liquidity, profitability, activity, and financial solvency. The differences between the means of the financial ratios of conventional banks and Islamic banks will be measured using descriptive and inferential analysis. Data analysis will be carried out using the Statistical Analysis Program (SPSS). The findings have shown that Islamic banks have high liquidity compared to conventional banks. Profitability indicators showed that there are no differences between conventional banks and Islamic banks on the use of their own resources to achieve profits in the average of study period. In addition, the activity indicators showed that the conventional banks employ their resources better than Islamic banks, while both types of banks are approximately similar in investment-deposit ratio. Moreover, both conventional banks and Islamic banks has an acceptable solvency. The study is concluded with a set of recommendations including that Islamic bank must beware that the liquidity does not reach the level of excess liquidity. Islamic banks must work towards increasing cooperation, coordination, and integration between banks at the local and international levels, as well as develop an Islamic financial market and innovate Islamic financial tools. In addition, it is recommended for Islamic banks to amalgamate to form an ideal size of an Islamic bank to be a role model.

Keywords: Islamic banks, conventional banks, financial performance, liquidity, profitability, investment of funds, solvency

المقدمة

تعد المملكة العربية السعودية من الدول ذات الثقل الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي حيث يصنف اقتصادها ضمن أقوى اقتصاديات العالم باعتبارها عضواً في مجموعة العشرين. وتمتلك 18.1% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم لتحل بذلك الترتيب الثاني عالمياً، وتمتلك خامس أكبر احتياطي عالمي مؤكد من الغاز الطبيعي، وهي عضو مؤسس في منظمة أوبك حيث يشكل القطاع البترولي حوالي 45% من عائدات الموازنة، و 45% من الناتج المحلي الإجمالي، و 90% من عائدات التصدير. وهي في الترتيب الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث الموارد الطبيعية حيث تقدر بنحو 35 تريليون دولار أمريكي، وفي المرتبة السابعة من بين مجموعة دول العشرين G20 والمركز 26 عالمياً في معيار التنافسية العالمي (Schwab, 2018). يشكل القطاع البنكي في المملكة ركيزة أساسية للمجتمع والاقتصاد ككل، وذلك لما يمارسه من مهام اقتصادية واجتماعية تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال تأمين الأموال اللازمة للاستثمار، وكذا تسهيل المعاملات المالية الداخلية والخارجية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات البنكية لجميع فئات المجتمع (عبداللطيف باشيخ، 2014).

المملكة العربية السعودية ليست بمعزل عن باقي دول العالم، إذ تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية التي يمكن أن تؤثر على نموها الاقتصادي. لذا سيتم في هذه الورقة، دراسة الأداء المالي، وسيتم اختيار الفترة من 2009م إلى 2018م لأنها حدثت جملة من الأحداث المحلية والأقليمية والعالمية التي لها تأثير على اقتصاد أي دولة لها مثل هذا الاتصال والتعاملات مع العالم. حيث تم في أواخر عام 2008م، إنشاء بنك إسلامي "مصرف الإنماء" كما نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل لما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. قام البنك الأهلي التجاري في عام 2014م بطرح 500 مليون سهم من أسهمه (تعادل 25%) كأكبر اكتتاب في السوق السعودي وتم تغطية الاكتتاب

بنسبة 2301% ، وتم إدراج أسهم البنك في ذات العام. كما حققت موجودات البنوك السعودية نمواً متواصلاً، حيث ارتفع إجمالي موجودات البنوك في نهاية عام 2018م إلى 2267 مليار ريال (598 مليار دولار) بعد أن كانت 1321 مليار (352 مليار دولار) خلال عام 2009م، لتبلغ نسبة النمو المركبة للموجودات 73.86%. وارتفعت القروض المجمعة للبنوك السعودية إلى 1408 مليار ريال في نهاية عام 2018م، مقابل 766 مليار ريال خلال عام 2009م، بنسبة ارتفاع بلغت 62% عن عام 2009م. وبلغت الأرباح المجمعة لكامل القطاع بنهاية عام 2018م أكثر من 50.13 مليار ريال مقابل 33.05 مليار ريال في عام 2009م، مرتفعة بنسبة 52% .

نظراً لإمكانية تأثير أداء القطاع المصرفي إيجاباً أو سلباً بالتغيرات السياسية والاقتصادية وما يشكله من تهديد لنمو البنوك واستمراريتها بشكل مرضي للملاك والمستثمرين، ونظراً لاختلاف طبيعة البنوك الإسلامية والتقليدية وأسس أعمال كل منهما (Aziz, 2017)، فإن التساؤل الرئيسي الذي يتبادر إلى الذهن هو؛ ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية؟ ستقوم هذه الدراسة ببحث مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية من الفترة 2009 – 2018. ومن خلال الطرح العام للإشكالية نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

- 1- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان؟
- 2- هل يؤثر اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك؟

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها في ما يخص تقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية التالية: الربحية والسيولة والنشاط والأمان. كما تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي المتوسط الحسابي (Mean)، والتحليل الاستدلالي من خلال دراسة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، كما تم استخدام اختباري (t-test) وليفين (Levene's test) لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. كما ستختبر الدراسة أربع فرضيات وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة للبنوك التقليدية ومؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية للبنوك التقليدية ومؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات النشاط للبنوك التقليدية ومؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الملاءة المالية للبنوك التقليدية ومؤشرات الملاءة المالية للبنوك الإسلامية.

القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية

كانت الأنشطة المصرفية عند نشأة المملكة مقتصرة على عدد قليل من المنازل التجارية الأجنبية، حيث يقدمون الخدمات المالية للسكان المحليين والحجاج. تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في عام 1372هـ (1952م)، غير أنه لم يكن هناك عملة وطنية بعد، حيث كان يتم التعامل بالريال الفضي (Meyer-Reumann, 1995). حتى عام 1960م حين أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إصدار العملة الوطنية الورقية "الريال السعودي" التي كانت ومازالت مسؤولة عن إصداره والحفاظ على قيمته (Molyneux & Iqbal, 2016). استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي (مؤسسة الصرافة الكعكي وبن محفوظ) كوكيل مالي لها، والذي أصبح عام 1953م أول بنك رسمي سعودي يُعرف بالبنك الأهلي التجاري. بحلول عام 1960م، شهد النظام المصرفي السعودي افتتاح ثلاثة بنوك أجنبية إضافية وبنكين محليين. كانت سبعينيات القرن العشرين فترة التوسع السريع في النظام المصرفي، حيث تم جذب العديد من البنوك للوصول إلى هذا القطاع بسبب الازدهار الاقتصادي الذي نتج عن زيادة عائدات النفط. كان هناك 12 مصرفاً تجارياً قيد التشغيل وارتفع إجمالي عدد فروع البنوك إلى 247 فرعاً وتغطي جميع أنحاء البلاد تقريباً (جماز السحيمي، 2001). ومع ذلك، فإن معظم هذه البنوك كانت بنوكاً أجنبية، الأمر

الذي شجع السلطات السعودية منتصف عام 1975م بتطبيق برنامج مهم لسعودة فروع المصارف الأجنبية العشرة التي كانت تعمل برؤوس أموال محدودة بهدف تحويلها الى كيانات مصرفية قوية تتمتع بكفاية رأسمالية عالية تمكنها من تعبئة الموارد المتنامية للبلاد والمساهمة بشكل فعال في عملية التطور والتنمية، وبموجب البرنامج الذي نفذ تدريجياً على مدى 8 سنوات تمت عملية دمج وتحويل هذه الفروع إلى 8 شركات مصرفية مساهمة مؤسسة وفقاً لنظام الشركات السعودي برؤوس أموال سعودية أجنبية مشتركة. كما أنشأت الحكومة السعودية أيضاً خمس مؤسسات إقراض متخصصة رئيسية لتمويل قطاعات محددة.

خلال الثمانينات، تم إنشاء العديد من البنوك المحلية الأخرى، بما في ذلك تحويل مؤسسة الراجحي المصرفية والاستثمارية الى بنك (أكبر صرافة مرخصة كبنك تجاري كامل عام 1987م)، تحول اسم الشركة المصرفية السعودية للاستثمار في عام 1984م الى البنك السعودي للاستثمار (المصرح به كبنك تجاري كامل مع ملكية أجنبية منخفضة إلى 25 في المائة)، والبنك السعودي المتحد (تشكل بعد الاستحواذ على ثلاثة بنوك أجنبية). ساهمت هذه البنوك في إعادة هيكلة القطاع المصرفي السعودي، كما شجعت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك على تعزيز مراكز رأسمالها لتحسين سلامة النظام (Molyneux & Iqbal, 2016). هناك تحسن كبير آخر في ذلك الوقت وهو تقديم السندات الحكومية التي ساعدت في دعم محفظة استثمارات البنوك. علاوة على ذلك، أصبحت أجهزة الصراف الآلي (ATM) وخدمات بطاقة الخصم والائتمان متاحة على نطاق واسع لتحسين جودة خدمات البنوك. وحالياً أصبحت رخص العمل في المملكة العربية السعودية تشمل 26 بنكاً منها 12 بنكاً وطنياً، جميع الـ 12 بنكاً مسجلة ضمن قائمة أفضل 500 علامة تجارية مصرفية في العالم لعام 2018، وهو أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت ضمن اللائحة المذكورة، وبلغ مجموع قيمة العلامات التجارية في هذه المصارف حوالي 9.9 مليارات دولار. واحتل مصرف الراجحي المرتبة الرابعة عربياً والـ 93 عالمياً بقيمة علامته التجارية البالغة 2.6 مليار دولار في نهاية عام 2017م (إدارة الدراسات والبحوث، 2018). كما أن القطاع المصرفي السعودي يستحوذ على قرابة ثلث السوق الخليجية سواء من حيث الموجودات أو حقوق المساهمين. وسجل نتائج إيجابية خلال عام 2018، حيث حقق معدل نمو بلغ 11.3% في صافي الأرباح، و 2.1% ارتفاعاً في إجمالي الأصول (Klynveld Peat Marwick Goerdeler (KPMG)، 2019). كما نمت الودائع المصرفية بمعدل 3.7% لتبلغ نحو 1679 مليار ريال، كما ارتفع الائتمان المصرفي بنسبة 3.8% ليبلغ نحو 1489 مليار ريال.

الدراسات السابقة

يعد موضوع تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية محط اهتمام الكثير من الباحثين في دول مختلفة خاصة في الأونة الأخيرة. تم الوصول للدراسات السابقة عن طريق البحث على الكلمات الدالة التالية ("الأداء المالي" و "البنوك الإسلامية" و "البنوك التقليدية" و "البنوك السعودية") باللغتين العربية والإنجليزية في عدد من قواعد البيانات مثل (ABI/INFORM)، (Accounting, Tax & Banking Collection، Banking Information Source، ScienceDirect). هناك أربع دراسات سابقة قامت بالبحث في مدى هذا الاختلاف بين بنوك محددة وفترة زمنية محددة في المملكة العربية السعودية. عينة الدراسة الأولى تكونت من 3 بنوك إسلامية و8 بنوك تقليدية للفترة من 2005 إلى 2009م (Bintwaim, 2011). أما عينة الدراسة الثانية فقد شملت بنكاً إسلامياً و بنكاً تقليدياً للفترة من 2003 إلى 2012م، وعينة الدراسة الثالثة شملت 4 بنوك إسلامية و8 بنوك تقليدية للفترة من 1988 إلى 2016م، وعينة الدراسة الرابعة شملت 4 بنوك إسلامية و6 بنوك تقليدية للفترة من 2008 إلى 2017م (زينب المدودي، 2013؛ محمد الغفيس، 2017؛ رفعت يوسف، 2018).

كانت منهجية الدراسة الأولى لمقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تحليل النسب وانحدار بيانات اللوحة لاختبار فرضية البحث (Bintwaim, 2011). تم دراسة أربع نسب مالية وهي: الربحية والسيولة وهيكل رأس المال والكفاءة. حيث أظهرت النتائج أن بنك الراجحي (بنك إسلامي) هو أفضل البنوك في

المملكة العربية السعودية في النسب المالية المذكورة. كما أظهرت وصول أداء البنوك الكبيرة (باستثناء بنك الراجحي) إلى النمو الناضج على عكس البنوك المتوسطة الحجم. وفي الوقت نفسه، تواجه البنوك الصغيرة بعض التحديات لتحقيق نمو أفضل. دلت نتائج الانحدار أن حجم البنوك له تأثير سلبي على الأداء المالي، في حين أن استخدام الأصول له تأثير إيجابي على ربحية البنوك السعودية. علاوة على ذلك، تؤدي زيادة مصاريف تشغيل البنوك إلى زيادة صافي العمولات الخاصة وتقليل العائد على حقوق المساهمين. رغم أن الدراسة شملت جميع البنوك الموجودة في بداية فترة الدراسة إلا أنها لم تشمل آخر بنك إسلامي تم إنشاؤه وهو بنك الإنماء، حيث تم إنشاؤه في آخر سنة لفترة الدراسة. كما أن الدراسة لم تقارن بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث نسب النشاط والملاءة المالية.

باستخدام منهجية بحث مختلفة وهي التحليل الإحصائي، تناولت الدراسة الثانية (زينب المدودي، 2013) مقارنة الأداء للفترة (2003-2012 م) لبنك إسلامي واحد وهو بنك الراجحي - وبنك تقليدي وهو مجموعة سامبا المالية. استخدمت الباحثة كلاً من أسلوب تحليل متوسط نسب الأداء لقياس فرق الأداء المالي بين البنكين باعتبار كلٍّ من نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المخاطر ونسب المديونية ونسبة العوائد على الودائع الاستثمارية ونسبة البنود خارج الميزانية. استنتجت الدراسة ارتفاع نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي، حيث تعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الدراسات النظرية نظراً لكون البنوك الإسلامية تشمل على جانب كبير من المشاركات. كما أثبتت النتائج انخفاض نسبة تكلفة الودائع لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي ويرجع ذلك لانخفاض قيمة العوائد الاستثمارية التي يتحصل عليها البنك الإسلامي مقابل استثماراته في الأجل القصير. أثبتت النتائج أيضاً ارتفاع نسبة حجم مخصص المخاطر لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي نظراً لاختلاف طبيعة البنكين في امتصاصهما للانكماشات التي تطرأ على الأصول. كما توصلت النتائج إلى ارتفاع نسبة مخاطر رأس المال لدى البنك التقليدي مقارنة بالبنك الإسلامي وهي نتيجة متوافقة مع الفرضيات النظرية في كون البنوك التقليدية تعتمد على السندات الحكومية بشكل كبير، وهذا العنصر خارج الأصول الخطرة مما يزيد من قيمة نسبة مخاطر رأس المال لديها. رغم أن الدراسة قارنت سبع نسب مالية للبنوك الإسلامية والتقليدية، إلا أنها اقتصرت في عينة البحث على بنك واحد من كل نوع مما يقلل من شمولية النتائج ودالاتها.

لدراسة فترة زمنية أكبر، قام الباحث محمد الغفيس (2017) بإيجاد الاختلافات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باستخدام طريقة الانحدار اللوجستي الثنائي ولوحة غير متوازنة للفترة من 1988م إلى 2016م فيما يتعلق بجميع البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية. تم اختبار ست فرضيات تتناول المخاطر والربحية والكفاءة والسيولة والرسملة والمساهمة في النمو الاقتصادي. وفقاً لنتائج الدراسة، فإن البنوك الإسلامية أكثر ربحية ولديها رأس مال أكبر، ولديها مخاطر أقل، وتسهم في النمو الاقتصادي أكثر من البنوك التقليدية. ومع ذلك، فإن البنوك التقليدية أكثر كفاءة ولديها محافظ استثمارية متنوعة أكثر من البنوك الإسلامية. وفقاً لنتائج الدراسة، فإن البنوك الإسلامية قادرة على استخدام رسملتها المرتفعة لزيادة الربحية. ومع ذلك، فهي أقل كفاءة من البنوك التقليدية؛ قد يكون هذا بسبب نقص المنتجات الموحدة في جميع البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك، تميل البنوك الإسلامية إلى امتلاك محفظة استثمارية أقل تنوعاً بسبب نقص المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. لم تقارن الدراسة بين البنوك من حيث نسب النشاط والملاءة المالية رغم أهميتهما؛ لأنهما يعكسان مدى الاستقرار المالي للبنوك.

استخدمت الدراسة الأخيرة (رفعت يوسف، 2018) منهجية بحث مماثلة لدراستنا وهو تحليل (t-test) للفترة من (2008 - 2017) لكن باعتبار ثلاث نسب فقط وهي السيولة والربحية وحجم النشاط. أظهرت النتائج قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق أرباح مثلها مثل البنوك التقليدية وأن حجم نشاط البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية كما تتمتع بسيولة أعلى. وقد اوصت الدراسة البنوك التقليدية بزيادة حجم السيولة السريعة لديها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، عن طريق زيادة توظيف أموالها

في الاستثمارات قصيرة الأجل، والمحافظة على ماتحققه من أرباح بزيادة كفاءة إدارتها في توظيف مواردها المالية.

ستقوم الدراسة الحالية بمعالجة عيوب الدراسات السابقة لتكون أكثر شمولية وذلك باعتبار فترة زمنية تشمل جميع البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية. كما ستعتبر النسب المالية والمؤشرات الأكثر شيوعاً واستخداماً والتي تعكس كفاءة البنوك ومدى استقرارها المالي.

منهجية وبيانات الدراسة

تعتبر هذه الدراسة دراسة كمية حيث إنها تعتمد على البيانات الصادرة من القوائم المالية المستهدفة في الدراسة. تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها في ما يخص تقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية التالية: السيولة والربحية والنشاط والأمان. سيتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي للمتوسط الحسابي (Mean)، والتحليل الاستدلالي من خلال دراسة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، كما سيتم استخدام اختبار (t-test) واختبار ليفين (Levene's test) لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. وذلك لكي تتمكن من الإجابة على التساؤلات التالية:

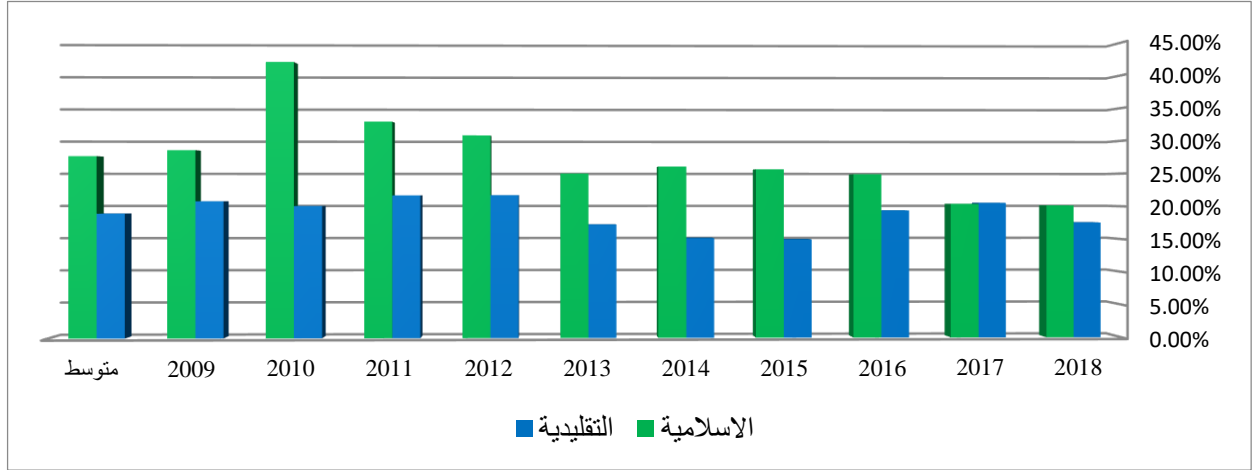
1. هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان؟
2. هل يؤثر اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك؟

تتكون عينة الدراسة من جميع البنوك الوطنية العاملة بالمملكة العربية السعودية وعددها 12 بنكاً، الفئة الأولى 8 بنوك تقليدية تمثلت في البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية وبنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني وبنك ساب والبنك السعودي للاستثمار والبنك الأول، أما الفئة الثانية 4 بنوك إسلامية هي مصرف الراجحي ومصرف الإنماء وبنك البلاد وبنك الجزيرة. سيتم جمع معظم البيانات عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بكل بنك. تعتمد الدراسة في تقييم ومقارنة أداء كل من البنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية على مجموعة من النسب المالية التي تستخدم البيانات الواردة في القوائم المالية التي تم إعدادها بناء على النظرية المحاسبية. تم أخذ عينة القوائم المالية للأعوام من (2009 إلى عام 2018م) عشرة أعوام حيث تم اختيار سنة 2009م كبدية لفترة سنتين الدراسة العشر؛ لأنه تم في أواخر عام 2008م، إنشاء آخر بنك إسلامي "مصرف الإنماء" كما نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل لما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. تم اختيار النسب المالية التالية والتي تعد من أكثر المؤشرات شيوعاً واستخداماً وهي نسبة السيولة النقدية أو الرصيد النقدي (Cash Liquidity Ratio) من مؤشرات السيولة Liquidity Ratios، ونسبتي العائد على متوسط حقوق الملكية Return on Average Assets (ROAE) والعائد على متوسط الأصول Return on Average Equity (ROAA) من مؤشرات الربحية Profitability Ratios و نسبتي توظيف الموارد (Resources Utilization) وتوظيف الودائع Loan Deposit Ratio (LDR) من مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال Activity Ratios، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity to Total Assets (EQTA) من مؤشرات الملاءة المالية Financial solvency indicators. لأغراض إجراء المقارنة اللازمة بين متوسطات مؤشرات الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، سنحلل مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بناء على المعلومات التي تم جمعها .

مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي)

سجلت البنوك الإسلامية في متوسط السنوات العشر نسبة أعلى من نسبة البنوك التقليدية كما هو موضح في الشكل 1. متوسط البنوك الإسلامية للأعوام العشرة بلغت 27.61% وهي نسبة أعلى من متوسط البنوك التقليدية والتي بلغت 18.89%. نلاحظ أنّ البنوك التقليدية سجلت أعلى نسبة 21.70% في عام 2012م وأدنى نسبة 14.94% في عام 2015م، بينما بلغت أعلى نسبة للبنوك الإسلامية 41.90%

في عام 2010 وأدنى نسبة 20.12% عام 2018م. ترجع زيادة سيولة البنوك الإسلامية إلى أنها تحتفظ بسيولة أكبر لمواجهة طلبات المودعين للسحب من الودائع مقارنة بما تحتفظ به البنوك التقليدية، ولعل ذلك بسبب عدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية بحيث يمكن اللجوء إليها في حالات أزمات السيولة المؤقتة. وافقت نتيجة أن مؤشر السيولة أعلى في البنوك الإسلامية ما توصلت إليه ثلاث دراسات سابقة (Bintwaim, 2011، 2011؛ محمد الغفيس، 2017؛ رفعت يوسف، 2018) وهو ما يخالف ماتوصلت إليه دراسة زينب المدودي، (2013) من أن السيولة لكلا النوعين متساويان ولعل ذلك يرجع لاعتبار الدراسة بنكاً واحداً فقط من كل نوع.



الشكل 1 : مؤشرات السيولة - نسبة الرصيد النقدي

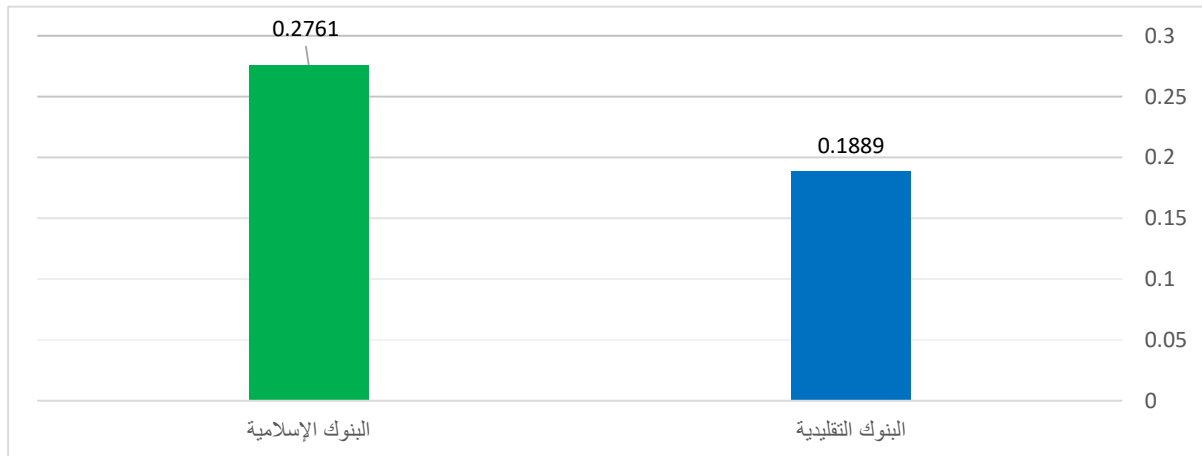
تم اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشرات السيولة وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة للبنوك التقليدية ومؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية حيث تم استخدام اختبار t-test لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالي:

- (1) الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرصيد النقدي في البنوك التقليدية ونسبة الرصيد النقدي في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).
- (2) الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرصيد النقدي في البنوك التقليدية ونسبة الرصيد النقدي في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول 1 : نتائج اختبار t للفروق بين نسبة الرصيد النقدي

البنك	N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار Levene Statistic	القيمة الاحتمالية (sig)
البنوك التقليدية	8	0.1889	0.0524	-4.482	0.001	12.466	0.000
البنوك الإسلامية	4	0.2761	0.1175				

أولاً: تم اختبار مدى تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) وذلك بواسطة استخدام اختبار ليفين (Levene Statistic) للتجانس، فنجد في الجدول 1 أن قيمة اختبار ليفين بلغت 12.466 وقيمة مرتفعة بمستوى دلالة إحصائي 0.001 أقل من 0.05 ما يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) في نسبة الرصيد النقدي. وتشير النتائج المبينة في الجدول 1 إلى أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة الرصيد النقدي للبنوك التقليدية ونسبة الرصيد النقدي للبنوك الإسلامية بلغت 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وأقول: إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية للبنوك التقليدية ونسبة السيولة النقدية للبنوك الإسلامية. الشكل 2 يوضح وجود فروق ظاهرة من عدمه بين المجموعتين:



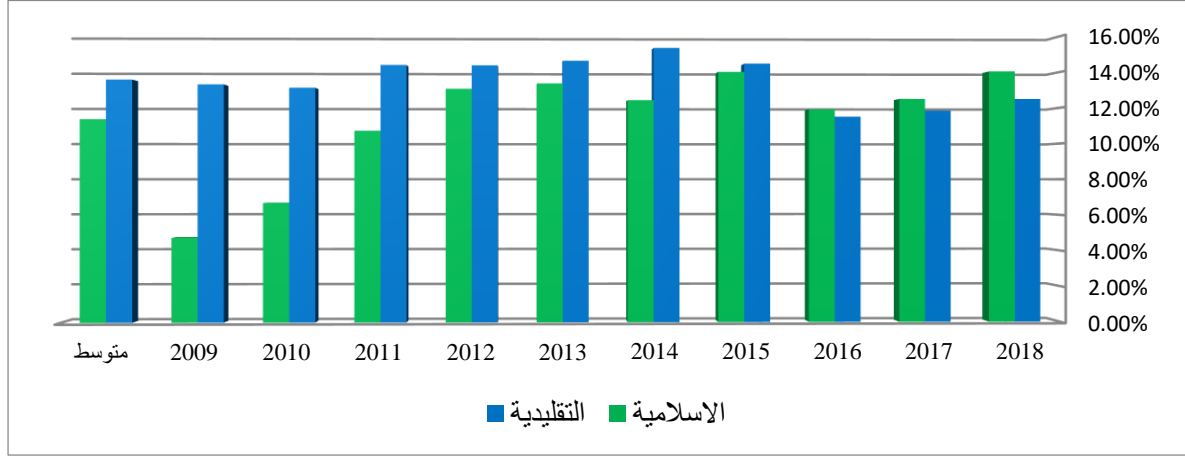
الشكل 2 : مؤشرات السيولة – الفرق في نسبة الرصيد النقدي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك فرقاً ظاهرياً واضحاً لصالح مجموعة البنوك الإسلامية مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة أكبر لمواجهة طلبات المودعين للسحب من الودائع مقارنة بما تحتفظ به البنوك التقليدية ولعل ذلك بسبب عدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية بحيث يمكن اللجوء إليها في حالات أزمات السيولة المؤقتة. نتيجة لذلك قد لا تتمكن البنوك الإسلامية من استخدام تلك السيولة المتاحة لديها والاستفادة منها في زيادة إيراداتها ورفع مستوى أدائها المالي.

مؤشرات الربحية

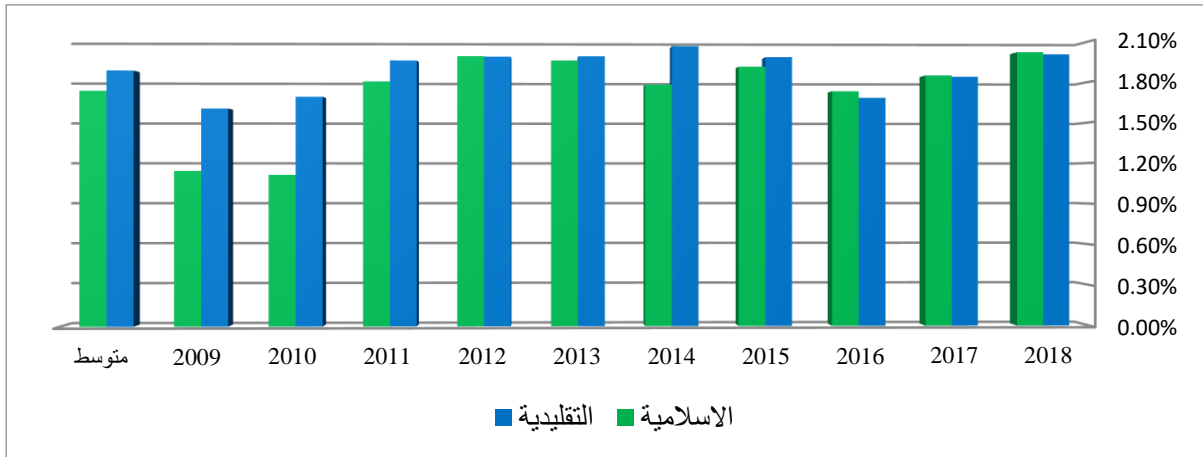
بالنسبة لنسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، فقد سجلت البنوك التقليدية في متوسط السنوات العشر نسبة أعلى من نسبة البنوك الإسلامية كما هو موضح في الشكل 3. متوسط البنوك التقليدية للأعوام

العشرة بلغت 13.52% وهي نسبة أعلى من متوسط البنوك الإسلامية والتي بلغت 11.33%. البنوك التقليدية سجلت أعلى نسبة 15.32% في عام 2014 وأدنى نسبة 11.50% في عام 2016م، بينما بلغت أعلى نسبة للبنوك الإسلامية 14.03% في عام 2018 وأدنى نسبة بلغت 4.73% في 2009م.



الشكل 3 : مؤشرات الربحية - نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية

يبين الشكل 4 نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA) حيث سجلت البنوك التقليدية في متوسط السنوات العشر نسبة أعلى من نسبة البنوك الإسلامية. متوسط البنوك التقليدية للأعوام العشرة بلغت 1.88% وهي نسبة أعلى من متوسط البنوك الإسلامية والتي بلغت 1.73%. نلاحظ أن البنوك التقليدية سجلت أعلى نسبة 2.06% في عام 2014 وأدنى نسبة 1.60% في عام 2009م، بينما بلغت أعلى نسبة للبنوك الإسلامية 2.02% عام 2018 وأدنى نسبة بلغت 1.11% عام 2010م.



الشكل 4 : مؤشرات الربحية - نسبة العائد على متوسط الأصول

وافقت مؤشرات الربحية للدراسة لناتج الدراسة السابقة لرفعت يوسف، (2018) من أن الربحية للبنوك التقليدية أعلى من البنوك الإسلامية ولعل ذلك يرجع إلى أن ارتفاع نفقات التشغيل في البنوك الإسلامية بما فيه الهيكلة الشرعية للمنتجات المالية وارتفاع أجور العاملين في البنوك الإسلامية لندرتهم في السوق المالي مقارنة بالحاجة المتزايدة لهم لزيادة عدد البنوك الإسلامية. خالفت الدراسات السابقة المتبقية في

نتائجها إما لأنها لم تدرس سوى أكبر بنك إسلامي ببنك آخر تقليدي (زينب المدودي، 2013) أو لم تحتسب متوسط نتائج البنوك الإسلامية والتقليدية بل قارنت كل بنك على حدة (Bintwaim, 2011).

1. تم اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشرات الربحية وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية للبنوك التقليدية ومؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية. حيث تم دراسة نسب العائد على متوسط حقوق الملكية والعائد على متوسط الأصول:

• نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE):

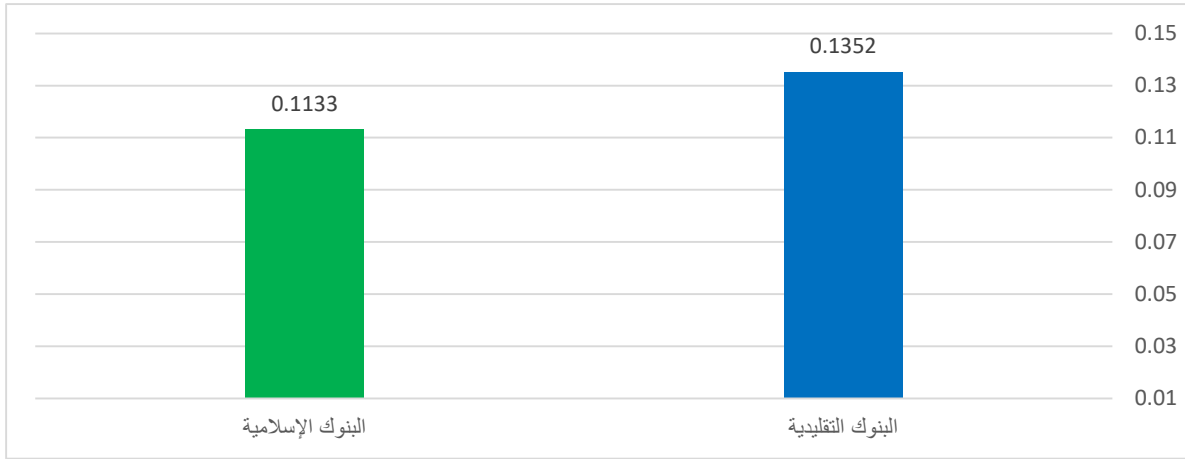
تم استخدام اختبار t-test لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالي:

- (1) الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).
- (2) الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

الجدول 2 : نتائج اختبار t للفروق بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية

البنك	N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار Levene Statistic	القيمة الاحتمالية (sig)
البنوك التقليدية	8	0.1352	0.034	1.814	0.076	25.809	0.000
البنوك الإسلامية	4	0.1133	0.0726				

أولاً: تم اختبار مدى تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) وذلك بواسطة استخدام اختبار ليفين (Levene Statistic) للتجانس فنجد في الجدول 2 أن قيمة اختبار ليفين بلغت 25.809 وقيمة مرتفعة بمستوى دلالة إحصائي 0.000 أقل من 0.05 ما يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) في نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية. تشير النتائج المبينة في الجدول 2 أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك التقليدية والعائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية بلغت 0.076 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. وأقول: إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية. الشكل التالي يبين وجود فروق ظاهرية من عدمه بين المجموعتين:



الشكل 5 : مؤشرات الربحية - نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك تقارباً كبيراً بين المجموعتين؛ حيث إن الفرق بين المتوسطين بلغ 0.02 فقط.

• **نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA)**

تم استخدام اختبار **t-test** لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالي:

(1) الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

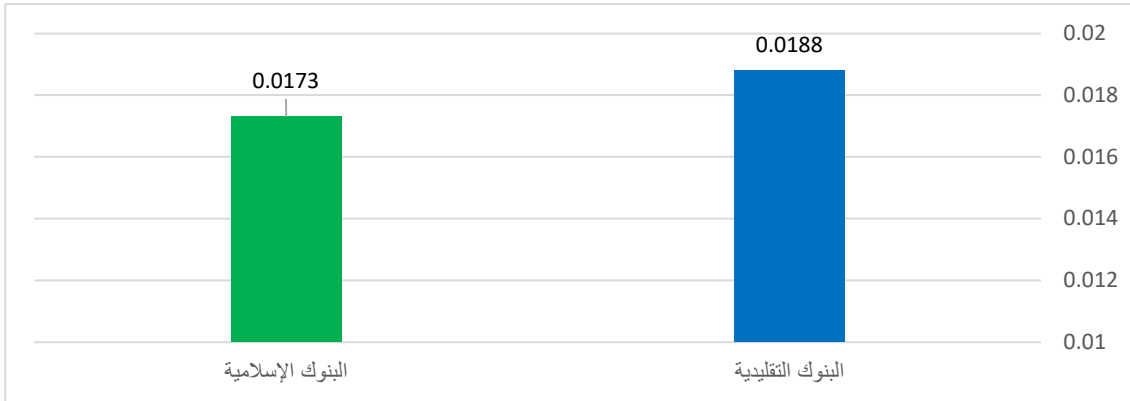
(2) الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول 3 : نتائج اختبار t للفروق بين نسبة العائد على متوسط الأصول

البنك	N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار Levene Statistic	القيمة الاحتمالية (sig)
البنوك التقليدية	8	0.0188	0.0041	0.86	0.395	22.163	0.000
البنوك الإسلامية	4	0.0173	0.0106				

أولاً: تم اختبار مدى تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) وذلك بواسطة استخدام اختبار ليفين (Levene Statistic) للتجانس، فنجد في الجدول 3 أن قيمة اختبار ليفين بلغت 22.163 وقيمة مرتفعة بمستوى دلالة إحصائي 0.000 أقل من 0.05 ما يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) في نسبة العائد على متوسط الأصول. تشير النتائج المبينة في الجدول 3 أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة العائد على متوسط الأصول للبنوك التقليدية والعائد على متوسط الأصول للبنوك الإسلامية بلغت 0.395 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. وأقول: إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية

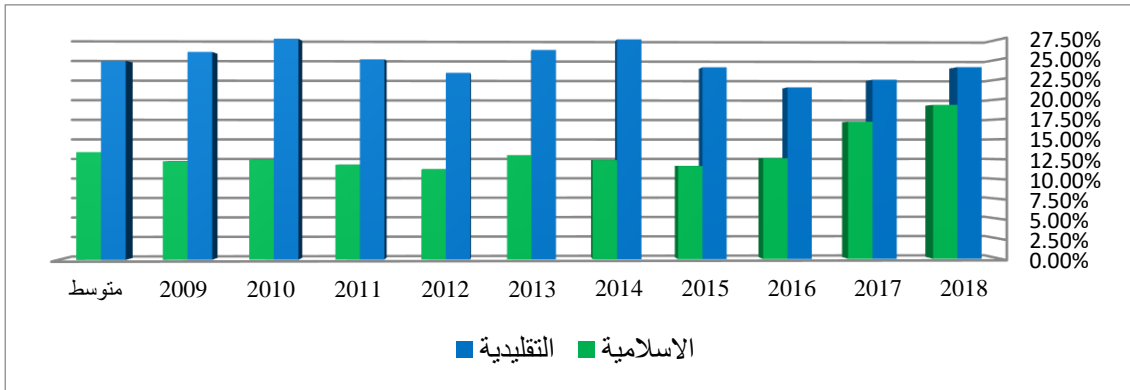
بين نسبة العائد على متوسط الأصول للبنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط الأصول للبنوك الإسلامية. الشكل التالي يبين وجود فروق ظاهرية من عدمه بين المجموعتين:



الشكل 6 : مؤشرات الربحية - نسبة العائد على متوسط الأصول

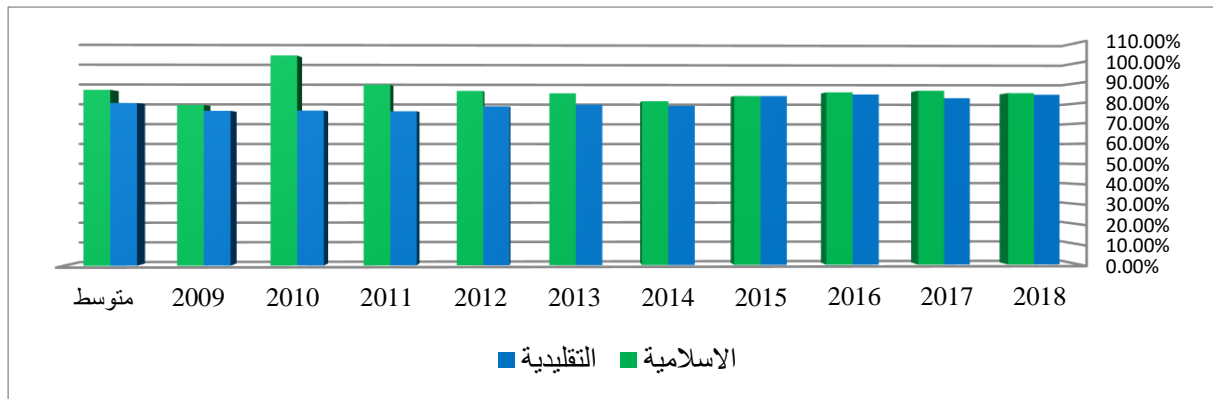
نلاحظ التقارب بين المجموعتين حيث نجد أن الفرق بينهما بلغ 0.002، وهي قيمة ضئيلة جداً لذلك يمكن الخلوص إلى أنه لا توجد فروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح في متوسط فترة الدراسة، غير أن البنوك التقليدية كان لها قدرة أكبر خلال السبع الأعوام الأولى من فترة الدراسة أي من عام 2009 إلى 2015، أما البنوك الإسلامية فأظهرت تفوقاً في الثلاثة الأعوام الأخيرة من الدراسة 2016م و 2017م و 2018م. كما أنه يوجد تقارب واضح في العائد على متوسط الأصول في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أي أنّ ليهما كفاءة متقاربة في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال



الشكل 7 : مؤشرات النشاط - نسبة توظيف الموارد

أما من ناحية نسبة التمويل (القروض) إلى الودائع، فقد سجلت البنوك الإسلامية في متوسط السنوات العشر نسبة أعلى من نسبة البنوك التقليدية كما هو موضح في الشكل 8. متوسط البنوك الإسلامية للأعوام العشرة بلغت 86.23% وهي نسبة أعلى من متوسط البنوك التقليدية والتي بلغت 79.84%. نلاحظ أنّ البنوك التقليدية سجلت أعلى نسبة 84.26% في عام 2016 وأدنى نسبة 75.87% عام 2011م، بينما بلغت أعلى نسبة للبنوك الإسلامية 103.10% عام 2010 وأدنى نسبة 78.91% عام 2009م. وافقت النتائج الدراسات السابقة، حيث أظهرت البنوك الإسلامية زيادة قليلة ويرجع ذلك إلى سياستها في الإقراض المتوافقة مع الشريعة والتي تجذب عملاء أكثر مقارنة بالبنوك التقليدية.



الشكل 8 : مؤشرات النشاط - نسبة التمويل إلى الودائع

2. تم اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشرات النشاط وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات النشاط للبنوك التقليدية ومؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية، حيث تم دراسة نسب توظيف الموارد والتمويل إلى الودائع.

• نسبة توظيف الموارد

تم استخدام اختبار t-test لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالي:

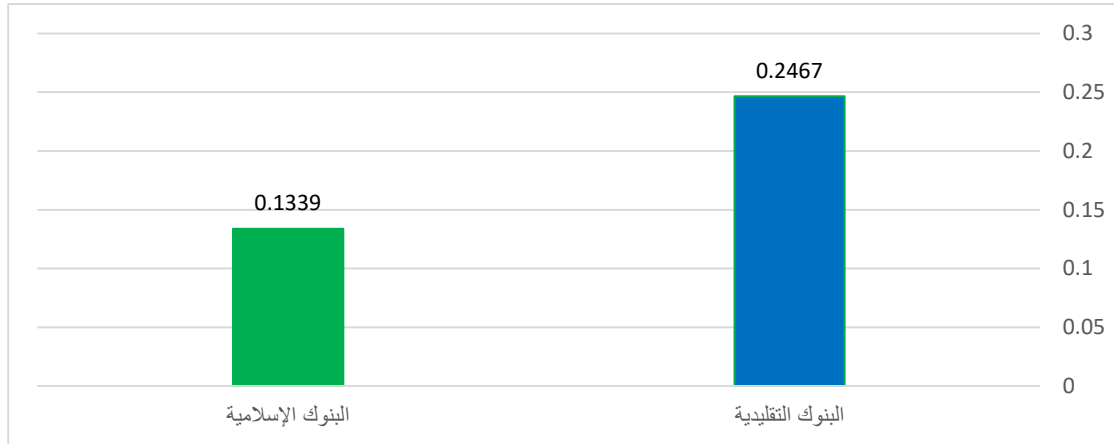
- (1) الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد في البنوك التقليدية ونسبة توظيف الموارد في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).
- (2) الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد في البنوك التقليدية ونسبة توظيف الموارد في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول 4 : نتائج اختبار t للفروق بين نسبة توظيف الموارد

البنك	N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار Levene Statistic	القيمة الاحتمالية (sig)
البنوك التقليدية	8	0.2467	0.071	7.98	0.000	0.015	0.902
البنوك الإسلامية	4	0.1339	0.766				

أولاً: تم اختبار مدى تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) وذلك بواسطة استخدام اختبار ليفين (Levene Statistic) للتجانس، فنجد في الجدول 4 أن قيمة اختبار ليفين بلغت 0.015 وهي قيمة منخفضة بمستوى دلالة إحصائي 0.902 أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) في نسبة توظيف الموارد. أي أن المجموعتين مختلفتان من حيث توظيفهما للموارد المتاحة لها. تشير النتائج المبينة في الجدول 4 إلى أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية ونسبة توظيف الموارد للبنوك الإسلامية بلغت 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وأقول: إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية

ونسبة توظيف الموارد للبنوك الإسلامية. الشكل التالي يوضح وجود فروق ظاهرية من عدمه بين المجموعتين:



الشكل 9 : مؤشرات النشاط – نسبة توظيف الموارد

نلاحظ من الشكل أعلاه الفرق الواضح بين المجموعتين من حيث القيمة لصالح مجموعة البنوك التقليدية.

• نسبة التمويل (القروض) إلى الودائع

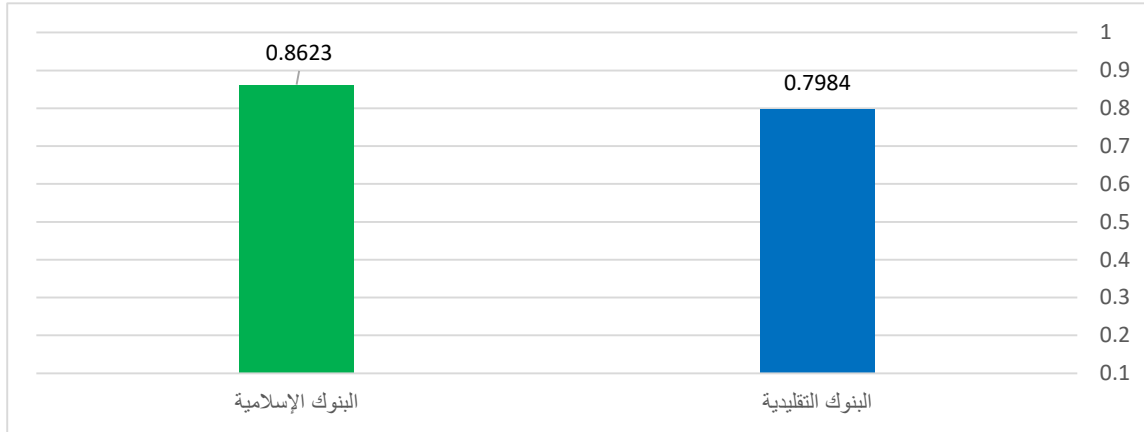
تم استخدام اختبار t-test لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالي :

- (1) الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل إلى الودائع في البنوك التقليدية ونسبة التمويل إلى الودائع في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).
- (2) الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل إلى الودائع في البنوك التقليدية ونسبة التمويل إلى الودائع في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول 5 : نتائج اختبار t للفروق بين نسبة التمويل إلى الودائع

البنك	N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار Levene Statistic	القيمة الاحتمالية (sig)
البنوك التقليدية	8	0.7984	0.0879	-1.82	0.075	6.100	0.015
البنوك الإسلامية	4	0.8623	0.2123				

أولاً: تم اختبار مدى تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) وذلك بواسطة استخدام اختبار ليفين (Levene Statistic) للتجانس، فنجد في الجدول 5 أن قيمة اختبار ليفين بلغت 6.100 وهي قيمة مرتفعة بمستوى دلالة إحصائي 0.015 أقل من 0.05، ما يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) في نسبة التمويل إلى الودائع. تشير النتائج المبينة في الجدول 5 إلى أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية ونسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية بلغت 0.075 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. وأقول: إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل إلى الودائع للبنوك التقليدية ونسبة التمويل إلى الودائع للبنوك الإسلامية. الشكل التالي يبين وجود فروق ظاهرية من عدمه بين المجموعتين:

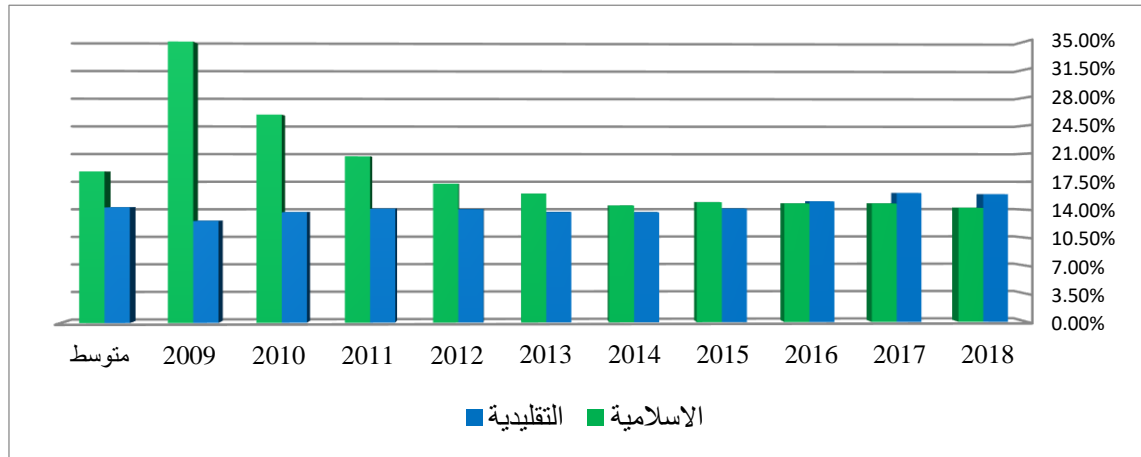


الشكل 10 : مؤشرات النشاط – نسبة التمويل إلى الودائع

نلاحظ التقارب الظاهري بين المجموعتين حيث بلغ الفرق بينهما 0.064 حيث تبين النتائج أن البنوك التقليدية أفضل أداء من حيث توظيف مواردها، وهذا ما عبرت عنه نسب توظيف الموارد على مدى سنوات الدراسة، وهذا يدل على كفاءة البنوك التقليدية في تشغيل استثماراتها مقارنة بالبنوك الإسلامية. كما بينت النتائج أن البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية متقاربة في نسب توظيف الودائع.

مؤشرات الملاءة المالية (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول موضحة في الشكل 11 حيث سجلت البنوك الإسلامية في متوسط السنوات العشر نسبة أعلى من نسبة البنوك التقليدية. متوسط البنوك الإسلامية للأعوام العشرة بلغت 18.77% وهي نسبة أعلى من متوسط البنوك التقليدية والتي بلغت 14.31%. البنوك التقليدية سجلت أعلى نسبة 16.09% في عام 2017 وأدنى نسبة 12.62% في عام 2009م، بينما بلغت أعلى نسبة للبنوك الإسلامية 34.80% في عام 2009 وأدنى نسبة 14.22% في عام 2018م. وافقت النتائج الدراسات السابقة التي درست نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (Bintwaim, 2011؛ محمد الغفص، 2017) ولعل ذلك يرجع إلى أن المستثمرين يرون في البنوك الإسلامية فرصة استثمار كبيرة لضخ أموال أكبر.



الشكل 11 : الملاءة المالية - نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

3. تم اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشرات الملاءة المالية وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الملاءة المالية للبنوك التقليدية ومؤشرات الملاءة المالية للبنوك الإسلامية. تم استخدام اختبار t-test لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالي:

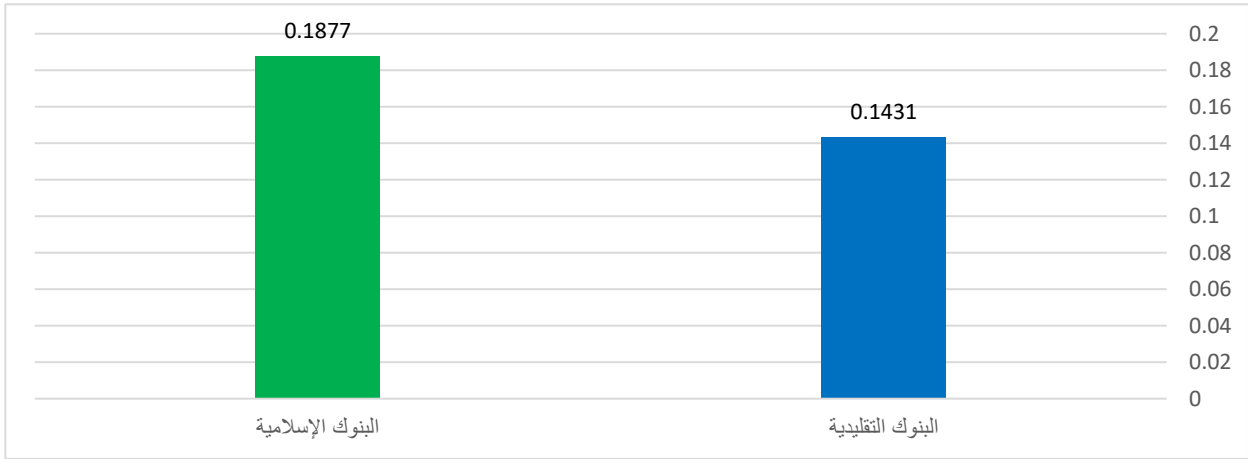
(1) الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في البنوك التقليدية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

(2) الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في البنوك التقليدية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وتم عرض النتائج في الجدول التالي:

الجدول 6 : نتائج اختبار t للفروق بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

البنك	N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار Levene Statistic	القيمة الاحتمالية (sig)
البنوك التقليدية	8	0.1431	0.0222	-1.907	0.064	20.188	0.000
البنوك الإسلامية	4	0.1877	0.1471				

أولاً: تم اختبار مدى تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) وذلك بواسطة استخدام اختبار ليفين (Levene Statistic) للتجانس، فنجد في الجدول 6 أن قيمة اختبار ليفين بلغت 20.188 وهي قيمة مرتفعة بمستوى دلالة إحصائي 0.000 أقل من 0.05 ما يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على تجانس المجموعتين (البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية) في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. وتشير النتائج المبينة في الجدول 6 إلى أن القيمة الاحتمالية sig بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية بلغت 0.064 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. وأقول: إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية. الشكل التالي يوضح وجود فروق ظاهرية من عدمه بين المجموعتين:



الشكل 12 : الملاءة المالية – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

نلاحظ من الشكل أعلاه التقارب ظاهرياً بين المجموعتين من حيث قيمة المتوسط؛ حيث نجد أن الفرق بلغ (0.04) فقط. في المتوسط لفترة الدراسة نجد أنه لا توجد فروقات تذكر بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. الجدير بالذكر أنه في عام 2009 تظهر البيانات المالية أن لدى البنوك الإسلامية قدرة أكبر على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك التقليدية، وهو العام الذي تم فيه تأسيس مصرف الإنماء (بنك إسلامي) حيث كانت نسبة حقوق الملكية لديه إلى إجمالي أصوله تبلغ 90.17% .

التوصيات

بناء على التحليل والنتائج المستخلصة يمكننا الخلوص إلى عدة توصيات. أولاً، يجب الحذر من أن تصل السيولة في البنوك الإسلامية إلى درجة فائض سيولة وما يتبع ذلك من مخاطر وهو عدم تمكنها من استخدام تلك السيولة المتاحة لديها والاستفادة منها في زيادة إيراداتها ورفع مستوى أدائها المالي. ثانياً، زيادة التعاون والتنسيق والتكامل بين البنوك الإسلامية على المستوى المحلي والدولي وتطوير سوق مالي إسلامي وابتكار أدوات مالية إسلامية تمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من فائض السيولة لديها، مع مراعاة سهولة تسهيل هذه الأدوات بوجود سوق ثانوي متطور للأوراق المالية الإسلامية. ثالثاً، الاندماج بين البنوك يعد من أمثل الحلول لتكوين حجم مثالي لبنك إسلامي ليكون نموذجاً يحتذى به. سيشكل هذا قوة مالية ومصرفية قادرة على منافسة البنوك التقليدية وضمان استقرارها على المدى البعيد، رابعاً، إذا كانت المملكة العربية السعودية ترغب في أن تكون مركزاً مالياً إسلامياً ، فيجب الاهتمام بزيادة تطوير وتحسين النظام المصرفي الإسلامي. كذلك تثقيف العملاء محلياً ودولياً ليس فقط بعرض الخدمات المصرفية الإسلامية كمفهوم ديني، ولكن أيضاً كمفهوم نظام مالي له قدرات مختلفة عملية وفريدة من نوعها من أجل استقطاب العملاء وتحقيق الإيرادات ورفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي. خامساً، يتوجب على البنوك الإسلامية استحداث أساليب استثمارية جديدة ومتنوعة كالتوسع في نشاط التمويل سواء من حيث الأجل أو الربحية أو على أساس جغرافي. حيث سيعمل ذلك على زيادة معدلات إيراداتها وبالتالي زيادة قوتها التنافسية في السوق. سادساً، إنشاء مؤسسات تدريب لتأهيل موظفي البنوك لغرض إعداد وتدريب وتخرير كوادر مصرفية مؤهلة علمياً وعملياً للعمل في البنوك وذلك لتجنب نقص الخبراء في الأعمال المصرفية.

الخاتمة

قامت هذه الدراسة ببحث مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والأداء المالي للبنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2009 إلى 2018م. ومن خلال الطرح العام للإشكالية تم طرح التساؤلات التالية (1) هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث الربحية والسيولة، والنشاط والأمان؟ (2) هل يؤثر اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك؟ اقتصرَت الدراسة على البنوك الوطنية العاملة بالمملكة العربية السعودية وعددها 12 بنكاً، الفئة الأولى 8 بنوك تقليدية تمثلت في البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية وبنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني وبنك ساب والبنك السعودي للاستثمار والبنك الأول، أما الفئة الثانية 4 بنوك إسلامية هي مصرف الراجحي ومصرف الإنماء وبنك البلاد وبنك الجزيرة. أظهرت نتائج مؤشرات السيولة أن البنوك الإسلامية حققت نسبة سيولة نقدية جيدة مقارنة بنسبة سيولة البنوك التقليدية مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة عالية لمواجهة عمليات السحب على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية. أما في مؤشرات الربحية، فكانت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في المتوسط تشير إلى قدرة أكبر للبنوك التقليدية على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك الإسلامية. ولكن البنوك الإسلامية أظهرت تفوقاً في الثلاثة الأعوام الأخيرة 2016م و 2017م و 2018م. وكانت نسبة العائد على متوسط الأصول متقاربة بشكل واضح في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أي أن ليهما كفاءة متقاربة في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح. أما بالنسبة لمؤشرات النشاط، فكانت نسبة توظيف الموارد تشير إلى أن البنوك التقليدية أفضل أداء من حيث توظيف مواردها. وكانت نسبة توظيف الودائع للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية متقاربة. أما بالنسبة لمؤشرات الملاءة المالية فكانت، في المتوسط للسنوات العشر، للبنوك الإسلامية قدرة أكبر على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك التقليدية وهذا يعود إلى نتائج عام 2009م وهو العام الذي مارس فيه مصرف الإنماء (بنك إسلامي) نشاطه بشكل كامل حيث كانت نسبة حقوق الملكية لديه إلى إجمالي أصوله تبلغ 90.17%. ولكن بالنظر إلى نتائج بقية الأعوام نجد أنه لا توجد فروقات تذكر بين النوعين من البنوك. لم يواجه العمل الكثير من القيود غير أنه من القيود هو أن بعض البنوك لا توفر في موقعها الرسمي تقارير مالية من 2010 وقبل هذا اختلف مصدر جمع البيانات بين المواقع الرسمية للبنوك وموقع مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) وموقع السوق المالية السعودية (تداول). كمقترحات لأبحاث مستقبلية يمكن دراسة دور السوق المالي في حل مشكلة الفائض المالي في البنوك الإسلامية ودراسة أثر الاندماجات الحالية بين البنوك السعودية على القطاع المصرفي والاقتصاد السعودي بشكل عام.

المراجع

- إدارة الدراسات والبحوث. (2018). القطاع المصرفي السعودي الأول عربياً من حيث إجمالي القروض ورأس المال والثاني من حيث الموجودات. اتحاد المصارف العربية. ع 455.
- جماز السحيمي. (2001). التوحيد والمنافسة والوجود الأجنبي والاستقرار المنهجي في القطاع المصرفي السعودي. بنك التسويات الدولية.
- رفعت فتحي متولى يوسف. (2018). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير). جامعة شقراء.
- زينب المدودي. (2013). الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير). المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز.

عبداللطيف بن محمد باشيخ. (2014). تقويم أداء البنوك السعودية التجارية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية. جدة السعودية : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز. الاقتصاد والإدارة. م.28.ع.1.

محمد الغفيس. (2017). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية: طريقة الانحدار اللوجيستي الثنائي. إدارة تطوير القطاع المالي مؤسسة النقد العربي السعودي.

REFERENCES

- Aziz, N. I. M. (2017). Islamic Banking Profitability: Roles played by Internal and External Banking Factors. *The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research*, 14(1), 23-38.
- Bintwaim, S. S. S. (2011). *Performance analysis of Islamic banking: Some evidence from Saudi Arabian banking sector* (Master thesis). Asia Pacific University (APU).
- Klynveld Peat Marwick Goerdeler (KPMG). (2019). *Gulf Cooperation Council (GCC) listed bank results*. KPMG.
- Meyer-Reumann, R. (1995). The banking system in Saudi Arabia. *Arab Law Quarterly*, 10(3), 207-237.
- Molyneux, P., & Iqbal, M. (2016). *Banking and financial systems in the Arab world*. Springer.
- Schwab, K. (2018). *The global competitiveness report 2018*. World Economic Forum. 978-92-95044-76-0